sipri

MIDDLE EAST COUNCIL
ON GLOBAL AFFAIRS

آسيا والشرق الأوسط ما بعد التعاون في مجال الطاقة

ورشة عمل حول التعاون الأمني والدفاعي

آسيا والشرق الأوسط ما بعد التعاون في مجال الطاقة

ورشة عمل حول التعاون الأمني والدفاعي

تقرير ورشة العمل

8 - 9 سبتمبر 2024

الشكر والتقدير

هذا التقرير هو نتاج عمل مشترك قام بصياغته عادل عبد الغفار وهنا الشهابي وعلاء ترتير.

نُعرب عن امتناننا لجميع المشاركين في ورشة العمل ومنظّميها والمساهمين فيها، الذين سمحت مساهماتهم وأفكارهم القيّمة بإعداد هذا التقرير. ونشكر فريق معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام وفريق مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة على الدعم في تنظيم ورشة العمل هذه والمساعدة في ترجمة هذا التقرير ونشره.

جدول المحتويات

المقدّمة 5

المصالح والدوافع الإستراتيجيّة - الصين 6

المصالح والدوافع الإستراتيجيّة - الهند 8

المصالح والدوافع الإستراتيجيّة - كوريا الجنوبيّة 10

المصالح والدوافع الإستراتيجيّة - اليابان 12

الدفاع والتسلّح: اتّجاهات عمليّات نقل الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 14

المسارات والاتّجاهات المستقبليّة 15

المقدّمة

عادل عبد الغفار وعلاء ترتير

لطالما رسمت مصالح القوى العالميّة الكبرى معالم المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط. على مرّ العصور، هيمنت القوى الغربيّة، وخصوصاً الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبيّة، على الأُطر الدفاعيّة والبنية الأمنيّة في المنطقة. إلّا أنّ هذه الديناميّة شهدت تحوّلاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مع بروز الدول الآسيوية كجهات مُساهِمة في أمن الشرق الأوسط وإطاره الدفاعي.

وقد شهد التعاون الدفاعي بين آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطوّرات كبيرة على مدى العامَين المنصرمَين. ووسّعت الهند في ظلّ سياسة «التوجّه غرباً» تعاونها الثنائي في مجال الدفاع البحري مع عددٍ من دول مجلس التعاون الخليجي. وفي إشارةٍ إلى تنامي تعاونها الثلاثي، اختتمت الهند والإمارات العربيّة المتّحدة وفرنسا أولى مناوراتها البحريّة المشتركة في العام 2023. وتستضيف الإمارات «وحدة الأخ»، وهي الوحدة العسكريّة الوحيدة التي تنشرها كوريا الجنوبية في الخارج إلى جانب بعثاتها لحفظ السلام. أمّا في شمال أفريقيا، فقد أجرت الصين مناورات عسكريّة مشتركة في البحر الأبيض المتوسّط وتبقى شريكاً دفاعياً رئيسيّاً لدول مثل مصر والجزائر، رغم أنّ حصّتها من واردات الأسلحة الرئيسيّة والتقليديّة إلى شمال أفريقيا كمنطقة انخفضت بنسبة 81 في المئة من نسبة 13 في المئة من مجموع الواردات بين عامي 2014 و2018 إلى 7,2 في المئة بين عامي 2019 و2023 وفقاً لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

ويمكن أن يُعزى توسّع دور آسيا الأمني في الشرق الأوسط في المقام الأوّل إلى تعزيز الروابط الاقتصادية بين المنطقتَين، لا سيّما استثمارات مبادرة الحزام والطريق الصينيّة في شتّى أنحاء الشرق الأوسط التي عزّزت مصالح بكين في أمن المنطقة. ومهّد اعتماد اليابان على إمدادات الطاقة من منطقة الخليج الطريق إلى تعزيز التعاون الدفاعي. وأجرت اليابان في العام الماضي حوارات عسكريّة أوّلية مع كل من عُمان وقطر.

وقد أصبح الشرق الأوسط أيضاً سوقاً رئيسياً للأسلحة الآسيويّة. في خلال العقد الماضي فقط، ازدادت صادرات الصين من الأسلحة إلى المنطقة بنسبة 80 في المئة، رغم أنّ حصّة الصين من واردات الأسلحة الرئيسيّة في الشرق الأوسط لم تكن تبلغ سوى 0,5 في المئة بين العامين 2019 و2023، بحسب بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. وتضطلّع كوريا الجنوبيّة بدور يزداد أهميّة في أسواق المنطقة الدفاعيّة في ظلّ إبرام صفقات مختلفة للأسلحة بملايين الدولارات مع الإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة العربيّة السعوديّة ومصر في العام 2022 فقط.

تحمل ديناميّات السلطة العالميّة المتغيّرة والمصالح المتنامية للدول الآسيويّة في الشرق الأوسط في طيّاتها تحديّات وفرصاً جديدة أمام الأمن الإقليمي والعالمي. فما الذي يُحفّز زيادة التعاون الدفاعي بين آسيا والشرق الأوسط؟ وكيف سيؤثّر تصاعد التوتّرات الجيوسياسيّة في شتّى أنحاء الشرق الأوسط في العلاقات الأمنيّة؟ وما هي معوّقات التعاون الدفاعي بين آسيا والشرق الأوسط؟ على خلفيّة تراجع الوجود الأمني الأمريكي الذي يلوح في أفق الشرق الأوسط، كيف تساهم أو يمكن أن تساهم القوى الآسيوية في إعادة رسم معالم البنية الأمنيّة في المنطقة؟ وكيف يمكن أن تُعزّز القوى الآسيوية دورها في المشهد الأمني في الشرق الأوسط؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، نظّم مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة بالتعاون مع معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ورشة عمل على مدى يومين في 8 و9 سبتمبر 2024 شارك فيها عددٌ من الخبراء لتحليل هذه الديناميّات وتشجيع الحوار حول تعزيز الشراكات الأمنيّة والدفاعيّة بين دول آسيا والشرق الأوسط. وساهمت هذه الورشة في تعميق فهم هذا المشهد الجيوسياسي الناشئ من خلال مناقشات بنّاءة ورؤى إستراتيجيّة. وأتاحت الفرصة أمام الخبراء المدعوّين لتبادل الأفكار البحثيّة بشكلٍ علني. ودرست ورشة العمل على مدى يومين أربعة قوى آسيوية كبرى، ألا وهي الصين والهند وكوريا الجنوبيّة واليابان، وحلّلت عن كثب بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بشأن الاتجاهات الدفاعيّة في المنطقة. وعقدت جلسة استشرافية حول الاتّجاهات والمسارات المستقبليّة في مجال الأمن والدفاع الإقليميين. ورشة العمل هذه التي آقيمت في الدوحة هي النسخة الثانية للورشة التي انعقدت في ستوكهولم، السويد، في ديسمبر 2023 تحت عنوان: «منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا: الجغرافيا السياسيّة والطاقة والأمن». وقد ركّزت على ثلاثة مواضيع عريضة: الجغرافيا السياسيّة والاقتصاد والديناميّات الإقليميّة؛ بالإضافة إلى الهيدروكربونات وتحوّلات الطاقة والمخاطر البيئيّة؛ والدفاع والتكنولوجيا.

المصالح والدوافع الإستراتيجيّة - الصين

تعزيز الانخراط الإستراتيجي مع الشرق الأوسط

تُعزى أهميّة الصين المتزايدة في المشهد الأمني الإقليمي إلى عددٍ من العوامل. في المقام الأول، تتطلّب استثمارات الصين الاقتصادية الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيّما من خلال مبادرة الحزام والطريق، دوراً أمنياً صينياً لحماية على هذه المصالح. بالإضافة إلى ذلك، أصبح الشرق الأوسط سوقاً حيوية للأسلحة الصينيّة، بحيث بدأت دول مثل الإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة العربيّة السعوديّة تشتري مسيّرات صينيّة في السنوات الأخيرة. وتجذب هذه الأسلحة دول الشرق الأوسط بفضل كلفتها المعقولة نسبياً والتكنولوجيا المتقدّمة وفعاليّتها. وقد أصبح التعاون البحري أيضاً جزءاً لا يتجزّأ من التعاون الدفاعي بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الوقت الذي يُرجّح فيه أنّ المخاوف الأمريكيّة حيال التعاون الجوّي بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستُقلّل من الانخراط الجوّي، إلّا أنّ التعاون البحري سيواصل توسّعه.

نحو الانخراط الشامل: الجهات الفاعلة غير الحكوميّة في الدبلوماسية الإقليميّة الصينيّة

تحوّلت الجهات الفاعلة غير الحكوميّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى لاعبين رئيسيين. وقد انتهجت الصين حتى اليوم مقاربة حذرة تمحورت حول الاعتراف بمجموعات مثل حماس وحزب الله والحوثيين كجهات فاعلة مؤثّرة من جهة والحدّ من انخراطها تماشياً مع مبدأي عدم الانحياز وعدم التدخّل من جهة ثانية. وخير مثال على ذلك محاولة الصين المصالحة بين الفصائل الفلسطينيّة المتنافسة، بما فيها حماس، في العام 2024 بموجب إعلان بكين. في المستقبل، ستُركّز الصين جهودها على تعميق فهمها للمقاربات الفعّالة وغير الخلافيّة بهدف إشراك هذه الجهات الفاعلة غير الحكوميّة الهامّة. وتحافِظ بكين حالياً على موقفها الحذر إذ تُقلّص دورها في الائتلافات التي تقودها الولايات المتّحدة لمواجهة الحوثيين في البحر الأحمر. وسيكون انخراط الصين مع هذه الجهات الفاعلة رهناً بمواقف المجتمع الدولي وستعمل على تحقيق توازنٍ دقيق بين المحافظة على علاقاتها من جهة والحدّ من تورّطها في التوتّرات الإقليمية من جهة أخرى.

التعدّدية في العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لقد تبنّت الصين أُطراً مختلفة لتعزيز انخراطها المتعدّد الأطراف ولتوسيع تعاونها مع الشرق الأوسط، بما في ذلك تعيين مبعوثين خاصين للشرق الأوسط منذ العام 2002. ومن بين الأُطر الأكثر أهميّة في السنوات الأخيرة تبرز «وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية» الصادرة في العام 2016 والتي شدّدت على التزام الصين بإقامة دولة فلسطينيّة. كما وأنّها حدّدت مجالات الاهتمام الرئيسيّة بالنسبة إلى الصين، ومن ضمنها التعاون في مجال الطاقة وزيادة التجارة والاستثمار والتعاون في مجال البنى التحتيّة من خلال مبادرة الحزام والطريق، بالإضافة إلى آفاق التعاون في مجالات ناشئة مثل الفضاء والطاقة المتجدّدة. وستُوجّه مبادرةُ الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالميّة ومبادرة التنمية العالميّة روابط الصين مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المستوى الثنائي وكذلك في مجال التعاون المتعدّد الأطراف من خلال مجموعة البريكس ومنظّمة شنغهاي للتعاون. ومن المرجّح أنّ يضع تركيزُ الصين على المصالحة بين الخصوم الإقليميين وعلى تشجيع التعاون تعدّديةَ الأطراف في صلب الدبلوماسيّة الصينيّة. ويتجلّى ذلك في اتّفاق التطبيع بين إيران والمملكة العربيّة السعوديّة الذي أُبرم في العام 2023 بوساطة بكين.

جهات فاعلة مختلفة وتوقّعات مختلفة لدور الصين المستقبلي

تختلف الجهات الفاعلة الإقليميّة والعالميّة في آرائها بشأن دور الصين المتوقَّع في مستقبل الشرق الأوسط. من ناحيتها، تَعتبر الولايات المتّحدة الصين بمثابة متسابق حرّ وتؤكّد أنّ بكين قادرة على تحقيق مصالحها الاقتصاديّة في الوقت الذي تعتمد فيه على بنيةٍ أمنيّة طوّرتها واشنطن وحافظت عليها. غير أنّ بعض الدول الإقليميّة يتطلّع إلى دورٍ أمني صيني موسّع الذي من شأنه أن يؤمّن لدول الشرق الأوسط شركاء بديلين يمكنهم المساهمة في زيادة استقلاليّة المنطقة وتعزيز جهود التنويع. ورغم رفع مستوى التوقّعات بشأن دور صيني أكثر أهميّة في أُطر المنطقة الدفاعيّة، سيبقى تركيز الصين الإستراتيجي وتوجّهها بشكلٍ أساسي داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ. بيد أنّ دور الصين الاقتصادي المتنامي سيُتَرجَم حتماً إلى وجودٍ سياسي وأمني موسّعٍ في الشرق الأوسط.

حدود المنافسة بين القوى العظمى

تتعدّد سُبل تعزيز التعاون بين الصين والولايات المتحدة على الصعيدَين الإقليمي والعالمي. تعتمد الدولتان إلى حدّ بعيد على إمدادات الطاقة من المنطقة وعلى طرق التجارة الحيويّة، ما يجعل الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مصلحة واشنطن وبكين على حدّ سواء. وبينما تكثر التوقّعات بشأن احتمال تراجع الانخراط الأمني الأمريكي، تفتقر الصين إلى القدرة والرغبة في تأدية دور واشنطن في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، يضع تصاعُد المنافسة بين القوى العظمى ضغوطاً على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاختيار بين صون تحالفها التقليدي والعريق مع الولايات المتحدة أو توسيع تعاونها مع الصين. في الوقت الذي تشقّ فيه المنطقة طريقها في هذا المسار الصعب بواسطة عمليّة توازن معقّدة، ستبقى كلّ من الولايات المتحدة والصين شريكتين أمنيتين واقتصاديتين مركزيتين.

تُظهر الصورة، التي التُقطت في 1 أغسطس 2017، عناصر من جيش التحرير الشعبي الصيني خلال حضورهم مراسم افتتاح القاعدة العسكرية الصينية الجديدة في جيبوتي. (وكالة الصحافة الفرنسية)

المصالح والدوافع الإستراتيجيّة - الهند

من الروابط الاقتصاديّة إلى العلاقات السياسيّة والأمنيّة

لطالما كانت الهند شريكاً تجارياً حيويّاً في الشرق الأوسط، لا سيّما للدول الخليجيّة. وقد سهّل المحيط الهندي الروابط التجاريّة بين الهند والدول الخليجيّة. وسّعت الهند في خلال الحرب الباردة علاقاتها السياسيّة مع بلدان مختلفة في شتّى أنحاء المنطقة بينما حافظت على وجودٍ أمني محدود. وفي تلك الفترة، أصبحت باكستان الشريك الدفاعي الأساسي لمنطقة الخليج. قد يُعزى دور الهند المتنامي في الأمن الإقليمي إلى توسّع مصالحها الاقتصاديّة، أو بعبارة أخرى إلى الجالية الهنديّة الكبيرة التي يتخطّى عددها 9 ملايين نسمة[1] والتي تستضيفها الدول الخليجيّة. صحيحٌ أنّ روابط الهند الأمنيّة مع المنطقة شَهدت توسعاً، لكنّها واجهت تحديّات بسبب السياسة الداخليّة الهنديّة المثيرة للجدل في ما يتعلّق بقضايا رئيسيّة، منها كشمير وعلاقة الهند مع إسرائيل.

تمكين القوى المتوسّطة في عالم متعدّد الأقطاب

تُسلّط التحوّلات باتجاه نظامٍ متعدّد الأقطاب الضوء على أدوار القوى المتوسّطة. على خلفيّة مشهد سياسي وأمني معقّد، تَخلق القوى المتوسّطة مساحات اقتصاديّة ودبلوماسيّة وأمنيّة مختلفة للتأكيد على استقلاليّتها وقدرتها. وتقوم القوى المتوسّطة الإقليميّة بتحديد تحالفاتها الأمنيّة انطلاقاً من عوامل حاسمة مثل الرأسمال والتجارة والتعاون والترابط والمناخ والتكنولوجيا. ويُعتبر بروز الجهات الفاعلة غير الحكوميّة دافعاً أساسياً لمقاربات القوى المتوسّطة الإقليميّة وشراكاتها الدفاعيّة. وتُسرّع الديناميّات التنافسيّة هذه الاتّجاهات وتؤدّي دوراً حتمياً في مقاربات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجاه القوى الآسيويّة. على سبيل المثال، سيشكّل الإعلان الأخير عن استبعاد الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا للاعبين رئيسيين مثل قطر وعُمان اختباراً لقدرة الهند على تعزيز علاقاتها مع المنطقة.

صعود تعدّدية الأطراف المصغّرة: تعزيز الترابط

تُعيد التعدديات المصغّرة، التي تُعرّف بشكل عام على أنّها تجمّعات تأسّست حول مجموعة من المصالح المشتركة، رسم مَعالم التعاون بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقوى الآسيوية. ويتجلّى نمو التعدّديات المصغّرة السريع في المحيطَين الهندي والهادئ بشكلٍ خاص، في ظلّ الحوار الأمني الرباعي ومجموعة I2U2. على الصعيد الإقليمي، يسعى اللاعبون الرئيسيون مثل مصر والمملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة بنشاط إلى الاندماج في أُطر كمجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون. وتعكس هذه الاتّجاهات انخراطاً متزايداً متعدّد الأطراف إلى جانب علاقات ثنائية متينة. علاوة على ذلك، تجذب التعدّديات المصغّرة الشركاء المحتملين بفضل غموضها الإستراتيجي الذي يسمح للأعضاء بتأطير انخراطهم وفقاً لمصالحهم وبممارسة استقلاليّة أكبر. غير أنّ مستقبل التعدّديات المصغّرة ستُحدّده قدرات الدول الأعضاء على إدارة المنافسة والتوتّرات الجيوسياسيّة. يُمكن أن تستفيد الهند ودول مجلس التعاون الخليجي من إقامة تعاون بحري مصغّر.

تحوّلات السياسة الخارجيّة الأمريكية تسرّع التنويع الأمني الإقليمي

تُحفّز أوجُه الالتباس في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة سعيَ القوى الإقليميّة إلى إقامة شراكات أمنيّة جديدة، لا سيّما تبعات تغيير المسؤولين على التحالفات والإستراتيجيات وأولويّات السياسة الخارجيّة. على سبيل المثال، توصّلت الولايات المتحدة في ظلّ إدارة أوباما إلى الاتفاق النووي (خطّة العمل المشتركة الشاملة) مع إيران، لكنّ إدارة ترامب سرعان ما أوقفته. ويُثير حالات عدم اليقين هذه مخاوف دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيال موثوقيّة تحالُفها مع الولايات المتحدة واستقراره. في المقابل، تتأثّر السياسة الخارجيّة الهنديّة بنسبة أقل بتغييرات الإدارة، ما يُعطي المنطقة درجة من الموثوقيّة. صحيح أنّ الدول الإقليميّة قد تجد

1"GCC countries host 9 million Indians," *Emirates News Agency- WAM*, July 27, 2024, https://www.wam.ae/en/article/b4dfcy1-gcc-countries-host-nine-million-indians.

قدراً أكبر من الاستقرار في الشراكة مع الهند، إلّا أنّ دور الولايات المتحدة في رسم معالم المشهد الأمني الإقليمي والمساهمة فيه لا يضاهيه أي شريك بديل، ما يؤكّد على دور واشنطن المهيمن في المنطقة.

تنامي دور الهند الأمني في الشرق الأوسط

تتأثّر روابط الهند مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتلاقي الاقتصاد والدبلوماسيّة والأمن. وتَرسم التحوّلات في العلاقات الإقليميّة معالم هذه الديناميّات، بما فيها التقارب في العلاقة بين السعودية وإيران وفي العلاقة بين الإمارات وإيران. وقد أجرت دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة عدداً من المناورات البحريّة المشتركة مع الهند. وأقامت الهند كذلك ترتيبات أمنيّة مع عددٍ من دول الشرق الأوسط على غرار عُمان وقطر والمملكة العربيّة السعوديّة. وتُشدّد هذه الترتيبات الشاملة على التزامات الهند بدعم استقرار حُلفائها وأمنهم، لكنّها لا تشمل نشر جنود على الأرض. ويُمكن لمقاربة الصين الحذرة أن تستفيد من نموذج الهند الذي لا ينشر قوات على الأرض لتعزيز علاقاتها الأمنيّة مع الشرق الأوسط.

تُظهر الصورة المقدّمة من ديوان الرئاسة الإماراتي رئيس الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي يتفقّدان حرس الشرف خلال استقبال مودي في المطار الرئاسي في أبوظبي في 3 فبراير 2024. (وكالة الصحافة الفرنسية)

المصالح والدوافع الإستراتيجيّة - كوريا الجنوبيّة

تحقيق توازن بين الاعتماد على الذات والاندماج في الأُطر التي تقودها الولايات المتحدة

تَندرج مُقاربة كوريا الجنوبية تجاه الشرق الأوسط في إطار أهداف سيول الإستراتيجيّة بزيادة الاعتماد على الذات والمحافظة في الوقت نفسه على اصطفافها واندماجها في الأُطر التي تقودها الولايات المتحدة. لقد ارتكزت روابط الشرق الأوسط الأمنيّة مع كوريا إلى حدّ بعيد على تأمين سلاسل الإمداد وتبادل التكنولوجيا الدفاعيّة المتطوّرة واتفاقيّات التجارة الحرّة. لكنّ العلاقات بين كوريا الجنوبية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحدّيات أيضاً بسبب الديناميّات الجيوسياسيّة الأوسع، بما فيها تصاعد التوتّرات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وحرب روسيا على أوكرانيا. في هذا السياق، تُركّز مصالح كوريا الجنوبية الأمنيّة بالتالي على تعزيز التعاون مع اليابان والولايات المتحدة بغية التصدّي للتهديدات المشتركة. وكجزءٍ لا يتجزأ من الأنظمة الدفاعيّة والصناعيّة بقيادة الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، تَبقى مصالح سيول الأمنيّة موالية للولايات المتحدة في الجهود الرامية إلى ضمان أمن المحيطَين.

المصالح الاقتصاديّة وأمن الطاقة أساسيّة لتعزيز التعاون الوثيق

فيما تُعدّ منطقة المحيطين الهندي والهادئ أساسيّة في إستراتيجيّات سيول الدفاعيّة، تفتح المصالح الاقتصاديّة في الشرق الأوسط آفاق توسيع التعاون الأمني بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكوريا الجنوبية. فقد تعاونت سيول بشكلٍ موسّع مع المنطقة في مجالات حيويّة شملت نقل التكنولوجيا وسلاسل الإمداد وأشباه الموصلات والبطاريّات والفضاء وما إلى ذلك. وأظهَرت سيول انفتاحاً على تبادُل الخبرات والمعارف في مجال التكنولوجيا مع الشرق الأوسط، ما يُعزّز قدرات الإنتاج المحلّي في شتّى أنحاء المنطقة ويُسلّط الضوء على أهميّة كوريا الجنوبية الإستراتيجيّة. وتُطوّر كوريا الجنوبية، من خلال تعزيز القدرات الدفاعيّة الإقليميّة، قُدرة الشرق الأوسط على حماية ممرّات الشحن التي تُعتبر جوهريّة لتسليم الصادرات من الطاقة بأمان واستقرار. وهذا أساسي لكوريا الجنوبية بصفتها اقتصاداً شديد الاستهلاك للطاقة وأحد أكبر مستوردي الطاقة من المنطقة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسعى وراء كوريا الجنوبية كشريكٍ دفاعي

في خضمّ تصاعد التوتّرات الإقليميّة والاضطرابات العالمية، تُحافظ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحذر على التوازن بين حليفها التقليدي العريق، أي الولايات المتحدة، وحلفائها الجُدد. في الواقع، يقدّم الانخراط مع كوريا الجنوبية فرصة للمنطقة لتعزيز علاقاتها مع حليف الولايات المتحدة وتفادي التوتّرات الناجمة عن التعاون مع دول غير حليفة للولايات المتحدة على غرار روسيا والصين. ومن المرجّح أن تحافظ سيول على تحالفها مع الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لحماية أمنها، لكنّها تحاول بشكلٍ متزايد شقّ طريقها الخاص إلى مناطق أخرى. تشكّل كوريا الجنوبيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شريكاً دفاعياً يُمكن الاعتماد عليه وقادراً على تلبية الاحتياجات الأمنيّة الإقليميّة من دون المخاطرة بالعلاقات مع الولايات للمتحدة.

خطوات حذرة: مقاربة كوريا الجنوبية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تُعدّ كوريا الجنوبية خامس أكبر قوّة عسكريّة[2] في العالم، ما يجعلها شريكاً أمنياً حيويّاً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد وقّعت في الأعوام الأخيرة على شراكات للتعاون الأمني مع دول مختلفة. وتُعتبَر الإمارات العربيّة المتحدة حالياً الشريك الأمني الأكبر لكوريا الجنوبيّة في المنطقة. وقد تسارعت الروابط بين الدولتين في أعقاب اتفاق التعاون العسكري بين الإمارات وكوريا الجنوبية للعام 2006 والقرار التاريخي اللاحق الذي اتّخذته سيول بنشر «وحدة الأخ» في العام 2011. وتُقدّم كوريا

2. "S. Korea ranks 5th in military power worldwide; N. Korea is 36th: index," *The Korea Times*, January 19, 2024, https://www.koreatimes.co.kr/www/nation/2024/10/113_367228.html.

الجنوبيّة للمنطقة منفذاً إلى أسلحة فعّالة إنما أرخص نسبياً. لكنّ كوريا الجنوبية، على انفتاحها النسبي، تبقى متحفّظة في انخراطها الأمني مع المنطقة. لمعالجة هذه الثغرات، يُمكن لكوريا الجنوبيّة أن تستخدم قنوات بديلة على غرار زيادة المساهمات في المساعدات وتوسيع الأدوار الاستشاريّة.

التحدّيات أمام توسيع الدور الأمني

قد تواجه قدرات كوريا الجنوبيّة الدفاعيّة المتناميّة تحدّيات بسبب احتمال التمدّد الإستراتيجي المُفرط والصراع مع قوى رئيسيّة مثل روسيا والصين. وتشمل هذه التحدّيات انخراط كوريا الجنوبية الأمني مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي حال باعت سيول أسلحة و/أو أرسلت عناصر إلى دول من مُنظّمة حلف شمال الأطلسي مُعادية لروسيا، قد يعرضّها ذلك لخطر الدخول في مواجهة مع روسيا، خاصةً إذا أرسلت أسلحة إلى أوكرانيا. وستخضع كوريا الجنوبيّة أيضاً للاختبار من خلال المنافسة الاقتصاديّة داخل الصناعة الدفاعيّة من قِبَل لاعبين دوليين آخرين على غرار أستراليا والدول الأوروبيّة وتضاؤل جيشها بسبب تقلّص عدد السكان. بالتالي، لا بدّ من أن تُحقّق كوريا الجنوبيّة توازناً بين توسّعها الدفاعي الصناعي من جهة وأولويّاتها الإستراتيجيّة ومصالحها القوميّة من جهةٍ أخرى.

جنود حفظ السلام الكوريون الجنوبيون وقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) يسيرون حاملين الأعلام خلال عرض عسكري في قاعدتهم بمدينة طير دبّا بجنوب لبنان يوم 27 أكتوبر 2010. (وكالة الصحافة الفرنسية)

المصالح والدوافع الإستراتيجيّة - اليابان

الإستراتيجيّة الأمنيّة

تُحدّد إستراتيجيّةَ اليابان الأمنية المعقّدة ثلاثة أُطر رئيسيّة: الإستراتيجيّة الأمنيّة الوطنيّة التي تركّز على الحكومة بأسرها؛ والإستراتيجية الدفاعيّة الوطنيّة الموجّهة تحديداً نحو وزارة الدفاع اليابانيّة؛ وبرنامج التعزيز الدفاعي الذي يشكّل إطار عمل مستقبلي ويرمي إلى تطوير إستراتيجيّة اليابان الأمنيّة المستقبليّة. وتَرتكز إستراتيجيّة اليابان على الاعتراف بالتحوّلات العالميّة نحو نظامٍ متعدّد الأقطاب والمخاوف المتعلّقة بكوريا الشماليّة وروسيا والصين. وتعتمد مقاربة طوكيو أيضاً على الدبلوماسيّة الناشطة والانخراط الأمني المكثّف مع الحلفاء والشركاء. لدى اليابان حالياً اتفاقيّات شراكة دفاعيّة مع 15 دولة،[3] كما تَعمل على توسيع علاقاتها الدفاعيّة وتنويعها في شتّى أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجالات مثل الأمن السيبراني.

العلاقات الإستراتيجيّة الخارجيّة ستحدّدها إدارة إيشيبا

تُحدّد الأُطر الدستوريّة قيود اليابان على صادرات الأسلحة. لا تزال صادرات اليابان من الأسلحة محدودة إلى حدّ بعيد حالياً بسبب القيود الدستوريّة. في ظلّ الإدارة الجديدة، سيكون دور رئيس الوزراء شيغيرو إيشيبا حاسماً بالنسبة إلى مستقبل علاقات اليابان الدفاعيّة الخارجيّة. وستكون شراكات اليابان الدفاعيّة المتنامية مع الدول الإقليميّة رهناً باستعداد إدارة إيشيبا لتوسيع العلاقات الدفاعيّة مع الشرق الأوسط. على سبيل المثال، أبدت المملكة العربية السعودية في العام 2023 اهتماماً[4] بالانضمام إلى المشروع المشترَك بين اليابان وإيطاليا والمملكة المتّحدة لبناء الجيل القادم من الطائرات المقاتلة. لكنّ القيود المفروضة على قدرة اليابان على تصدير الأسلحة كبَحَت انفتاحها على هذا الترتيب. لذا فإنّ مستقبل انخراط اليابان المتزايد مرتبط بتوجّه إدارة إيشيبا.

إستراتيجيّة حرّة ومفتوحة في منطقة المحيطَين الهندي والهادئ

تبقى منطقة المحيطَين الهندي والهادئ، نظراً لقربها من اليابان، معتمدة على سياسة طوكيو الخارجيّة. مع ذلك، فإنّ إستراتيجيّة اليابان الحرّة والمفتوحة تُوسّع الحدود الجغرافيّة لهذه المنطقة، ما يسمح لطوكيو بالتوفيق بين مصلحتها الأساسيّة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وسعيها إلى تنويع تحالفاتها. وتحافِظ اليابان على تعاونٍ بحري واسع النطاق مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحيث درّب خفر السواحل اليابانيّون خفر السواحل في اليمن وغيرهم في شتّى أنحاء المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، ازدادت الحوارات الدفاعيّة في السنوات الأخيرة، إذ أجرت قطر واليابان في العام 2023 أوّل حوار عسكري بين البلدين. وتعكس هذه المبادرات اهتماماً مشتركاً بعمليات بناء الثقة بين اليابان ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وستشكّل الإستراتيجيّة الحرّة والمفتوحة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ركناً أساسياً في تعزيز التعاون الدفاعي بين اليابان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيّما في مجال الانخراط المتعدّد الأطراف.

التوتّرات الجيوسياسيّة تعقّد توسيع الدور

تسعى اليابان لإيجاد شركاء جُدد، لكنّ جهودها تخضع لقيود الديناميّات الجيوسياسيّة المتعدّدة. من الممكن أن يُعقّد تعاون اليابان الواسع النطاق مع إسرائيل علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن شأن تصاعد المخاوف بشأن احتمال نقل التكنولوجيا اليابانيّة إلى غير الحلفاء أن يقيّد أيضاً الروابط الدفاعيّة. على سبيل المثال، تشهد الروابط الدفاعيّة بين المملكة العربية السعودية واليابان نمواً، لكن في الوقت نفسه، تبرز مخاوف بشأن احتمال قيام السعوديّة بنقل التكنولوجيا العسكريّة اليابانيّة للصين أو تبادل معها. وتتوخّى الدول الإقليميّة الحذر في علاقاتها مع اليابان، لا سيّما في إطار الانضمام إلى الترتيبات المصغّرة. ولن تسعى الدول الإقليميّة، انطلاقاً من حرصها على تحقيق التوازن، إلى تعاون مصغّر أو متعدّد الأطراف يُحتمَل أن يُصوَّر مناهضاً للصين.

---

3. Mari Yamaguchi, "Why is Japan changing its ban on exporting lethal weapons, and why is it so controversial," Associated Press, March 26, 2024, https://apnews.com/article/japan-military-sale-lethal-weapons-fighter-jet-f6d578f8256ec87a44fd86f5240f8c36.

4. Tomohiro Ebuchi and Rhyannon Bartlett-Imadegawa, "U.K. 'exploring' Saudi entry to fighter jet project with Italy and Japan," Nikkei Asia, September 24,2023, https://asia.nikkei.com/Politics/Defense/U.K.-exploring-Saudi-entry-to-fighter-jet-project-with-Italy-and-Japan2

المساعدة الإنمائيّة والدبلوماسيّة تبقى محوريّة في العلاقات الخارجيّة

قد تبدو اليابان، بالمقارنة مع غيرها من القوى الآسيوية، وكأنّها تضطلع بدورٍ أمني محدود، غير أنّها لا تزال تؤدّي دوراً رئيسياً في مجال الدبلوماسيّة والمساعدة الإنمائيّة. لطالما كانت اليابان داعماً رئيسياً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تشكّل شريان الحياة بالنسبة إلى عددٍ كبير من اللاجئين في المنطقة منذ العام 1953، ولا تزال تدعمها حتى اليوم. وأنشأت اليابان تحالفات مع المشاريع الإنمائية الأكثر طموحاً في المنطقة مثل رؤية 2025 بين اليابان والمملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030 السعودية الطموحة. ولكي تحظى اليابان بدعم المنطقة وزخمها، لا بدّ من أن تؤكّد على شموليّة إستراتيجيّتها الحرّة والمفتوحة في منطقة المحيطَين الهندي والهادئ ومهمتها الدبلوماسيّة. وينبغي عليها أيضاً أن تكون حذرة في علاقتها مع الولايات المتحدة وفي كيفيّة ترجمة التعاون بينهما في المنطقة.

تُظهر الصورة، التي التُقطت في 31 يوليو 2023 ونشرتها وزارة الدفاع اليابانية، وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان آل سعود يصافح نظيره الياباني ياسوكازو هامادا قبل محادثاتهما في طوكيو.

الدفاع والتسلّح: اتّجاهات عمليّات نقل الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مستوردو الأسلحة الرئيسيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شدّد تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام حول العمليّات الدوليّة لنقل الأسلحة[5] على أنّ الشرق الأوسط ومنطقة آسيا وأوقيانوسيا لا تزالان أكبر منطقتين مستوردتان للأسلحة. في الواقع، استحوذ الشرق الأوسط على 30 في المئة من واردات الأسلحة بين العامين 2019 و2023 مقابل 33 في المئة بين العامين 2014 و2018. وتبقى الولايات المتحدة المورّد الرئيسي للأسلحة في المنطقة إذ استأثرت بنسبة 52 في المئة من واردات المنطقة، تلتها فرنسا (12 في المئة) وإيطاليا (10 في المئة) وألمانيا (7,1 في المئة) وروسيا (4,6 في المئة). من جهتها، كانت الصين أكبر مورّد آسيوي للمنطقة إذ شكّلت 0,5 في المئة من الواردات. ومن بين مجموع واردات الأسلحة، شكّلت الطائرات الفئة الأكبر المستوردة من قبل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (44 في المئة بين العامين 2019 و2023) وفي الدرجة الأولى الطائرات المقاتلة المخصّصة للهجوم البري، تليها السفن (17 في المئة بين العامين 2019 و2023) وفي المقام الأول الفرقاطات ومن ثم الصواريخ (17 في المئة بين العامين 2019 و2023)، لا سيّما المضادة للصواريخ الباليستيّة.

استحوذت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً على 17 في المئة من مجموع صادرات الأسلحة الأمريكيّة، حيث احتلّت مرتبةً عالية في مجموع الصادرات من الولايات المتّحدة. وكانت المملكة العربيّة السعوديّة المستفيد الأوّل من صادرات الولايات المتحدة، بينما احتلّت خمس دول في الشرق الأوسط (المملكة العربيّة السعوديّة وقطر والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والكويت) المراتب العشر الأولى كوجهات لصادرات الولايات المتّحدة بين عامي 2019 و2023. وكانت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين المستوردين العشر الأوائل للأسلحة الصينيّة، حيث احتلّت الجزائر المرتبة الثالثة، والسعودية المرتبة السادسة، والمغرب المرتبة العاشرة. أمّا في شمال أفريقيا، فكانت أكبر دول مستوردة للأسلحة الجزائر (53 في المئة) والمغرب (35 في المئة). علاوة على ذلك، تصدّرت روسيا (32 في المئة) والولايات المتحدة (28 في المئة) وفرنسا (9,4 في المئة) وألمانيا (8,4 في المئة) والصين (7,2 في المئة) لائحة الموّردين للأسلحة في المنطقة.

مصدّرو الأسلحة الرئيسيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في الوقت الذي تمثّل فيه المنطقة مستورداً صافياً للأسلحة، تُصدّر دول متعدّدة بعض الأسلحة التقليديّة.[6] وقد شكّلت الصواريخ (26 في المئة) والمركبات المدرّعة (21 في المئة) والطائرات، بما فيها الطائرات المسيّرة (UAVs) (19 في المئة) أكبر فئات من الأسلحة التي صدّرتها المنطقة بين عامي 2019 و2023. وشكّلت الصواريخ من طراز أرض-جو نسبة 43 في المئة من مجموع صادرات الصواريخ، بينما استحوذت مركبات المشاة القتاليّة على 37 في المئة من صادرات المركبات المدرّعة، والطائرات المسيّرة المسلّحة على 45 في المئة من مجموع صادرات الطائرات من المنطقة. أمّا الدول التي تصدّرت قائمة المصدّرين في المنطقة، فكانت إسرائيل وتركيا والإمارات العربية المتحدة بين عامي 2014 و2018 وعامي 2019 و2023. وتَمثّل الاختلافُ الوحيد بين هاتين الفترتين بالجهات التي تلقّت الأسلحة من هذه الدول. وقد استحوذت الدول الموّردة في الشرق الأوسط على 5,4 في المئة من مجموع واردات الأسلحة في دول آسيا وأوقيانوسيا، مقابل 3,9 في المئة لإسرائيل وحدها من واردات الأسلحة في دول آسيا وأوقيانوسيا.

5. Pieter D. Wezeman, Katarina Djokic, Mathew George, Zain Hussain, and Siemon T. Wezeman, *Trends in International Arms Transfers, 2023*, SIPRI Fact Sheet, (Stockholm, Sweden: Stockholm International Peace Research Institute, March 2024), https://www.sipri.org/publications/2024/sipri-fact-sheets/trends-international-arms-transfers-2023.

6. "Sources and Methods," SIPRI, accessed October 21, 2024, https://www.sipri.org/databases/armstransfers/sources-and-methods#Coverage.

القدرات الأمنيّة لدول شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لم تتخطّ حصّة الصين من واردات الأسلحة في الشرق الأوسط عتبة 0,5 في المئة بين عامي 2019 و2023، ما سجّل تراجعاً بنسبة 67 في المئة مقارنة بنسبة 1,3 في المئة التي حقّقتها بين العامين 2014 و2018. أمّا في شمال أفريقيا، فقد انخفضت الواردات من الأسلحة الصينيّة من 13 في المئة من مجموع الواردات بين عامي 2014 و2018 إلى 7,2 في المئة بين عامي 2019 و2023، مسجّلةً تراجعاً بنسبة 81 في المئة. وبحسب البيانات المتوفّرة، لم تُصدّر كوريا الجنوبيّة أسلحة إلى شمال أفريقيا، في حين أنّ صادراتها إلى الشرق الأوسط انخفضت من نسبة 1,1 في المئة بين عامي 2014 و2018 إلى 0,1 في المئة بين عامي 2019 و2023. وشهد المصدّرون الآسيويون الآخرون بمعظمهم (ماليزيا وكوريا الشماليّة ونيوزيلندا وسينغافورة) تراجعاً إضافياً، إذ لم تتخطَّ صادراتهم من الأسلحة إلى الشرق الأوسط مجتمعةً نسبة 0,2 في المئة من مجموع صادرات الأسلحة إلى المنطقة بين العامين 2019 و2023. أستراليا وباكستان وحدهما حقّقتا زيادة في هذه الفترة.

يتوسّع وجود القوى الآسيوية ونشاطها في المنطقة لتعزيز حماية خطوط الاتّصال البحريّة من خلال تطوير القواعد والتعاون العسكري والدبلوماسي لضمان أمن الاقتصاد والطاقة. غير أنّ عمليّات نقل السلاح وحجم التجارة تبقى منخفضة نسبيّاً.

مدرّعة عسكرية معروضة في الجناح الصيني في "معرض الدفاع العالمي 2024"، المُقام في شمال العاصمة السعودية الرياض بتاريخ 4 فبراير 2024. (وكالة الصحافة الفرنسية)

المسارات والاتّجاهات المستقبليّة

البيئة الإستراتيجيّة الحاليّة في الشرق الأوسط

يتميّز المشهد الإستراتيجي في الشرق الأوسط بمجموعةٍ من السمات المحدّدة. وينطوي على جهات فاعلة إقليميّة عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأمنيّة، ما يُثير توتّرات بين اللاعبين الرئيسيين، بالإضافة إلى محاولات عددٍ من الدول إشراك حلفاء وشركاء جُدد. وتُعدّ معضلة القوى المتوسّطة حاسمة أيضاً، حيث تتنافس الدول الإقليميّة ذات مستويات مختلفة من النفوذ على التحكّم برسم معالم الشؤون الخارجيّة، لا سيّما أنّ لاعبين رئيسيين، على غرار المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة وإيران وتركيا، يتسابقون للهيمنة في المنطقة. سيرتبط مستقبل المشهد الأمني في المنطقة ارتباطاً وثيقاً بمستقبل النفط وبقدرات الولايات المتحدة الدفاعيّة المتآكلة ونتيجة الانتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة للعام 2024 ومستقبل اتفاقات أبراهام، بالإضافة إلى بروز دور القوى الآسيوية كشركاء مركزيين.

سعي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دور آسيوي أوسع

تتيح الجهود الإقليميّة الرامية إلى تنويع الشركاء الأمنيين فسحةً أوسع تُمكّن القوى الآسيوية من الاضطلاع بدور. وتعمل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكلٍ متزايد على توطيد علاقاتها الثنائيّة وتثبيت الالتزامات الدفاعيّة الآسيويّة. لكن في ظلّ تنامي أدوار القوى الآسيويّة، ستضطرّ هذه القوى إلى تحقيق توازن بين الانخراط وتجنّب التورّط في الديناميّات الإقليميّة. يكتسب استعداد القوى المتوسّطة لتبادل الدراية التكنولوجيّة ودعم جهود الإنتاج المحلّي زخماً في شتّى أنحاء المنطقة وسيدفع جهود تطوير الدفاع المحلّي في الشرق الأوسط قدماً. وعوضاً عن بناء علاقات قائمة على المعاملات، أبدت القوى الآسيويّة اهتماماً بالهواجس المحلّية فسلّطت الضوء على أهميّتها الإستراتيجيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الدول الخليجيّة تسعى للتنويع

يُعدّ التنويع الأمني ملحّاً لا سيّما بالنسبة إلى الدول الخليجية التي لطالما اعتمدت على الولايات المتحدة في تطوير بنيتها الأمنيّة والمحافظة عليها. وقد أدّى هذا الاعتماد إلى تكثيف الضغوط الأمريكيّة على هذه الدول للحدّ من شراء الأسلحة من جهات غير حليفة للولايات المتحدة، لا سيّما الصين. وقد اعتمدت الدول الخليجيّة مقاربات متباينة في انفتاحها على التنويع بعيداً عن الولايات المتحدة. وقد أبدت بعض الدول انفتاحاً أكثر من غيرها، مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعوديّة، بينما حافظ البعض الآخر مثل الكويت والبحرين على موقف حذر. من جهتها، حقّقت قطر توازناً دقيقاً بين السعي إلى حلفاء جُدد والمحافظة على روابط متينة مع الولايات المتحدة. وتتوق الدول الخليجية بمعظمها إلى نسج تحالفات جديدة وإلى تعزيزها نظراً لتصاعد التوتّرات والمنافسات الإقليميّة. ويعكس فشلُ عمليّة «حارس الازدهار» التي أُطلقت في العام 2023 في كسب الدعم من داخل المنطقة، باستثناء البحرين، الشكوكَ التي تلوح في الأفق والتي تخيّم على مستقبل العلاقات الأمنيّة بين الولايات المتحدة ومنطقة الخليج.

مستقبل الدور الأمريكي

تدفع المخاوفُ والتصوّرات بشأن تراجع دور الولايات المتحدة في مجال الأمن الإقليمي منطقةَ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى توسيع روابطها مع القوى الآسيويّة. من جهتها، تعتبر واشنطن أنّ الانخراط الأمني بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحمل في طيّاته مخاطر، لا سيّما في ما يتعلّق بالدفاع الجوي حيث تخشى الولايات المتحدة أن يُعرّض دورُ الصين الموسَّع الأصولَ الأمريكيّة الإستراتيجيّة للخطر. لقد تمحور دور الصين حتى الآن حول المجال البحري، لكنّ التعاون الجوي قد يضع تسامحَ الولايات المتحدة على المحك. علاوةً على ذلك، تستغلّ القوى الإقليميّة تنامي علاقاتها مع الصين لانتزاع تنازلات أكبر من الولايات المتحدة. في ظلّ دور الولايات المتحدة المتصوَّر في تأجيج عدم الاستقرار الإقليمي، والإخفاقات الأمريكيّة الأخيرة في تحقيق الاستقرار في المنطقة، يلفّ الغموضُ مستقبلَ واشنطن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سُبُل التعاون الأمني بين آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تُشارك القوى الآسيويّة في التحالفات البحريّة القائمة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذا يُشير إلى الأهميّة التي سيرتديها التعاون البحري في مستقبل العلاقات الأمنيّة بين آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. صحيح أنّه يمكن للمنطقة توسيع تعاونها الأمني مع آسيا من خلال الأمن البحري، إلا أنّ ثلاثة مجالات– ألا وهي المنافسة في الوصول إلى القواعد، وجيوسياسية الموانئ، وقدرة المنطقة على الحصول على الموارد من القوى الآسيويّة- ستظلّ مثيرة للجدل. تتوخّى الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية جميعها الحذر وتبدي انفتاحاً بدرجات متفاوتة في علاقاتها الدفاعيّة الخارجيّة. وإذ تُدرك منطقة الخليج أهميّة الولايات المتحدة في بنيتها الأمنيّة، ستواصل بذل الجهود لتوسيع علاقاتها وتحالفاتها بهدف تعزيز التعاون الجوّي والبحري مع القوى الآسيويّة.

تُظهر الصورة، المقدّمة من ديوان الرئاسة الإماراتي بتاريخ 16 يناير 2023، الرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ورئيس كوريا الجنوبية يون سيوك يول وهما يلتقطان صورة جماعية مع مسؤولين آخرين خلال زيارة لمحطة براكة للطاقة النووية في منطقة الظفرة في إمارة أبو ظبي. (وكالة الصحافة الفرنسية)

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسّسة مستقلة غير ربحية تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية، الدوحة، مقرّاً لها. يُعرب مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية عن امتنانه للدعم المالي الذي تمنحه الجهات الداعمة له والتي تولي أهمّية لاستقلالية البحوث فيه. وتعود التحليات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا الإصدار وغيره من إصدارات مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية لمؤلّفها (أو مؤلّفيها) ولا تعكس بالضرورة الآراء ووجهات النظر التي تعتمدها المؤسسة أو إدارتها أو الجهات المانحة لها أو الباحثين الآخرين فيها والجهات التابعة لها.

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) هو معهد دولي مستقلّ وأحد أبرز مراكز البحوث عالمياً، يأخذ من السويد مقرّاً له ويختصّ في البحوث حول الصراعات والتسلّح ونزع الأسلحة. تأسّس المعهد في العام 1966 ويُقدم معلومات وتحليلات وتوصيات إلى صنّاع السياسات والباحثين والإعلام والرأي العام المهتم بالاستناد إلى المصادر المفتوحة.

MIDDLE EAST COUNCIL
ON GLOBAL AFFAIRS

@ME_Council

Middle East Council on Global Affairs

Middle East Council on Global Affairs

Middle East Council on Global Affairs

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

برج المانع، الطابق الثالث، الشارع 850،

المنطقة 60، الدوحة، قطر

www.mecouncil.org